



مشروع بيان دولة قطر

يلقيه

معالي الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن جاسم آل ثاني
رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية

أمام

مؤتمر القمة المعني بالمستقبل (قمة المستقبل)

نيويورك
23-22 سبتمبر 2024

المدة: 5 دقائق

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة،
سعادة الأمين العام للأمم المتحدة،
أصحاب الفخامة والسمو والسعادة،
الحضور الكرام،

بدايةً، أود ان أهنيء سعادة السيد/ فيليمون يانغ، على انتخابه رئيساً للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والسبعين.
كما أعرب عن تقديرنا للميسرين المشتركين على الإدارة الحكيمة للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن ميثاق من أجل المستقبل
ونضم صوتنا لبيان مجموعة ال 77 والصين، ونرحب باعتماد ميثاق من أجل المستقبل صباح اليوم.

السيدات والسادة،

إن دولة قطر على قناعة تامة بأن أجندة عام 2030 وتحقيق أهدافها للتنمية المستدامة تفرض المزيد من الجهود الدولية والوطنية امتداداً لدعمها لتوصيات الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره حول " خطتنا المشتركة"، ومشاركتها في قيادة المفاوضات بشأن الإعلان السياسي لقمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي عقدت العام الماضي.
السيد الرئيس،

يواجه عالمنا اليوم تحديات خطيرة تعيق تقدمه الاقتصادي، وتهدد سلامه الاجتماعي، وتبطل الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
فالحروب والنزاعات المسلحة، والآثار السلبية الناتجة عن التغيرات المناخية، تشكل تحديات خطيرة، خاصة على الدول النامية والأقل نمواً ما يفرض علينا سرعة التصدي لهذه التحديات والتغلب عليها.

وفي هذا الإطار نؤكد على أهمية تعزيز الحوكمة العالمية، بما في ذلك إصلاح هياكل التمويل الدولية وتخفيف عبء الديون، وسد الفجوة الرقمية.

وفي هذا السياق يتعين تعزيز الجهود لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، ورفاه اجتماعي أساسه حماية حقوق الانسان وتمكين النساء، بالإضافة إلى تعزيز العمل المناخي عملاً باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي واتفاقية باريس.

السيد الرئيس،

على المستوى الوطني وتحت القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو الشيخ/ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى " حفظه الله"، دشنت دولة قطر هذا العام المرحلة الثالثة من استراتيجيتها للتنمية الوطنية في إطار رؤية قطر 2030، حرصاً على بناء اقتصاد متنوع ومستدام قائم على المعرفة، بالاستفادة من تطبيقات التكنولوجيا الرقمية والعلوم والابتكارات، وتعزيز التنمية البشرية.

أما على المستوى الدولي، تؤكد دولة قطر التزامها بالعمل الدولي متعدد الأطراف. ففي عام 2018، تعهد سمو الأمير "حفظه الله" بمبلغ 500 مليون دولار لدعم الموارد الأساسية لوكالات الأمم المتحدة لمدة عشر سنوات.

وخلال قمة العمل المناخي في عام 2019، أعلنت دولة قطر عن تخصيص مبلغ 100 مليون دولار لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأقل نمواً، في مناطق الكاريبي، والمحيط الهادئ، وإفريقيا.

وفي مارس 2023 استضافت الدوحة مؤتمر الأمم المتحدة الخامس للبلدان الأقل نمواً، حيث تعهدت دولة قطر بمبلغ 60 مليون دولار لتنفيذ برامج تنموية في تلك البلدان.

كما تعهدت دولة قطر هذا العام بالشراكة مع صندوق النقد الدولي، بتخصيص 20% من ممتلكاتها من حقوق السحب الخاصة التي تقدر قيمتها بمليار دولار، لصالح الصندوق الاستئماني للحد من الفقر وتحقيق النمو، وصندوق دعم القدرة على الصمود، التابعين لصندوق النقد الدولي، مما سيمكن الصندوق من توسيع الإقراض الميسر للدول منخفضة الدخل والدول المعرضة للصدمات المناخية.

السيد الرئيس،

لا يمكن تحقيق التنمية دون إرساء دعائم السلام والاستقرار، لذا تواصل دولة قطر جهودها الحثيثة في الوساطة من أجل منع نشوب النزاعات وحلها بالطرق السلمية. حيث تنخرط دولة قطر في العديد من الوساطات منها الوساطة حالياً بين حركة حماس وإسرائيل بالشراكة مع جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية لوقف الحرب الكارثية على قطاع غزة، ونكرر دعوتنا لأطراف النزاع للوصول لاتفاق لوقف إطلاق النار والإفراج عن الأسرى والمحتجزين، وندعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ موقف واضح حيال انتهاكات القانون الدولي والقانون الإنساني بشأن الاعتداءات المتكررة على المدارس والمستشفيات، وعمال الإغاثة والنازحين في غزة.

السيد الرئيس،

تفخر دولة قطر باستضافة القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية التي ستكون الحدث الأبرز عالمياً في العام 2025 ضمن سلسلة القمم الثلاث التي أوصت بها "خطتنا العالمية المشتركة".

نتطلع إلى استقبال المشاركين من جميع أنحاء العالم في الدوحة، وإلى تحقيق نتائج ملموسة تُسهم في بناء عالم أفضل.

شكراً السيد الرئيس،